المنزلات الصرفية في كتاب سيبويه

-اسلوب التصغير مثالاً-

أ.د. مؤيد جاسم محمّد حسين

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على نبينا أبي القاسم محمد وآله الطيبين الطاهرين، وأصحابه المنتجبين.

وبعد:

يحاولُ الباحث في هذه الدراسة إلقاءَ الضوء على مصطلح مهم كثيرا ما ورد في كتاب سيبويه ، هو مصطلح (المنزلة) وذلك من خلال أسلوب التصغير الذي يُعدُّ واجداً من أساليب العربية المهمة التي تحصل في بنية الاسم للدلالة على معانٍ شتى .

وتبدو لي أهمية هذا البحث ، في أنه عرض كيفية معالجة سيبويه لما يجري على بنية اللفظ في كتاب يُعدُّ أول المؤلفات التي نسقت ودونت مسائل اللغة .

ولقد بُنيت هذه الدراسة على مقدمة وثلاثة مباحث، أعقبتها خاتمة، ضمّت أهم النتائج التي تمّ التوصّل إليها.

فدرستُ في المبحث الأول: تعريف التصغير وأغراضه، ودرستُ في المبحث الثاني، صيغ التصغير وطرائقه، أمّا المبحث الثالث فدرست فيه المنزلات الصرفية في باب التصغير ، وكيف استعملها سيبويه في تفسير مسائل اللغة .

وأسأل الله تعالى التسديد والتوفيق وحسن العاقبة، إنّه نعم المولى ونعم النصير .

الباحث

مستخلص البحث :-

يُعدُّ كتاب سيبويه المسمى (الكتاب) من أشهر المؤلفات في تاريخ الثقافة العربية ، وارتبط هذا المصنف باسمه فإذا ذكر الكتاب ذكر سيبويه .

وهذا بحث درست فيه واحدًا من المصطلحات المهمة التي وردت فيه ، ألا وهو مصطلح (المنزلة) وذلك من خلال أُسلوب التصغير الذي يُعدُّ واحدًا من أساليب العربية المهمة التي تحصل في بنية الاسم للدلالة على معان شتى .

وتبدو أهمية هذا البحث في أنه عرض كيفية معالجة سيبويه لما يجري على بنية اللفظ عند تصغيره وكيفية توظيف هذا المصطلح في تفسير مسائل اللغة .

المبحث الأول: تعريف التصغير وأغراضه

المطلب الأول: تعريف التصغير

يشير أهلُ اللغة على أنَّ التصغير يعني التقليل، وجعل الشيء حقيرًا وذليلاً، يقال: حقَّرهُ واحتقرهُ؛ أي: استصغره، والمحقِّرات الصغائر، والصِّغر ضدُّ الكِبَر وقيل الجُرْم.(١)

وهو في الاصطلاح تغيير مخصوص في بنية الاسم، ويكون بضمّ أوله، وفتح ثانيه ، وزيادة ياء ساكنة بعد الحرف الثاني تسمّى (ياء التصغير) فنقول في تصغير قلم: قُلَيْمٌ، ودرهم: دُرَيْهِمٌ، وعُصفورٌ: عُصَيْفِيرٌ، والاسم الذي تلحقه ياءُ التصغير يسمى: (مصغَّرًا).(٢)

قال السيرافي (ت٣٦٨هـ): "فإن قيل: لِمَ وجب ضمّ أول المصغر؟ قيل: لأنّا إذا صغّرنا فلا بدّ من تغيير المكبّر بعلامة تلزم للدلالة على التصغير، وكان الضمّ أولى ؛ لأنهم قد جعلوا الفتحة للجمع في قولهم: مَساجد، وضَوارب، وقَناديل ، وما أشبه ذلك، فلم يبقَ إلا الكسر والضمّ، فاختاروا الضمّ ؛ لأنَّ الياء علامة التصغير، ويقع بعد الياء حرف مكسور فيما زاد على ثلاثة أحرف كقولهم: عُقَيْرِب، وعُنَيْق، فلو كسروا أوَّله لاجتمعت كسرتان وياء، فعدَلوا عنها لثقل ذلك".(٣)

وعلّل الأنباري (ت٥٧٧هـ) تعدد الحركات في بناء التصغير، فقال: "إنَّ التصغير لمّا صِيغَ له بناء، جُمِعَ له جميع الحركات، فبُنيَّ الأول على الضمّ ؛ لأنه أقوى الحركات، وبُني الثاني على الفتح تبينا للضمة، وبني ما بعد ياء التصغير على الكسر في تصغير ما زاد على ثلاثة أحرف، دون ما كان على ثلاثة أحرف، إذ يقع ما بعد الياء منه حرف الإعراب، فلا يجوز أن يبنى على الكسر".(٤)

وذكر ابن عصفور الإشبيلي (٦٦٩هـ) الأسماء التي يدخلها التصغير فقال: "الأسماء كلّها تُصغَّر إلا المتوغلة في البناء وهي التي لم تُعرب قطّ، مثال ذلك : مَنْ ، وما ، وأين ، ومتى . وقولي: والأسماء الواقعة على ما يجب تعظيمه شرعا؛ أعني بذلك أسماء الباري تعالى، وأسماء الأنبياء ".(٥)

المطلب الثاني: أغراض التصغير

للتصغير أسباب موجبة ، وأغراض ذكرها العلماء ، منها ما قاله أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ): "التصغير: لتحقير شأنٍ، أو تقليل ذات أو عدد، وتقريب زمان أو منزلة ".[٦]

وجعلها الفاكهي (ت ٩٧٢هـ) فوائد فقال: "التصغير من خواص الاسم المتمكن* وله فوائد:

١- تارة يصغّر الاسم للإهانة؛ أي لتحقير شأنه كجُبَيْلٍ أو ذاتهِ كطُفَيْل.

٢- وتارة للتقليل كَدُرَيْهمات.

٣- وتارة للتقريب.

٤- وتارة للتعطّف.

٥- وللتعظيم ".[٧]

أنكر البصريون فائدة التعظيم "وزعموا أن التصغير لا يكون للتعظيم لأنهما متنافيان ".[٨]

وقال الغلاييني بذلك أيضا، فأورد تحت عنوان فائدة التصغير: "يصغر الاسمُ، إمّا للدلالة على تقليله، كُدرَيْهماتٍ، أو تصغيره ككُتَيِّب، أو تحقيره كشُوَيْعِر، أو تقريبه مثل: جئتُ قُبيلَ المغرب، أو بُعيدَ العشاء، وجلستُ دُوَيْنَ المنبر، ومرّتِ الطيارةُ فُوَيْقَنا، أو للتحبُّب إليه نحو: بُنَيٍّ، أو أُبَيٍّ، وأُميمَةٍ، وأُخَيٍّ ".[٩]

وذكر الجزولي (ت٦٠٧هـ) فائدة أخرى للتصغير وهي الاختصار ونجد ذلك في قوله: "الغرض من التصغير هو الاختصار ؛ لأنَّ علامة التصغير مع تغيير الحركة تقوم مقام وصف الشيء بالصغر، فإذا قلت : فرس احتمل الصغر والكبر فإذا أردتَ البيان قلت فرسٌ صغير، فإذا أردتَ البيان مع الاختصار قلت: فُرَيس ".[١٠]

ويشترط فيما يُرادُ تصغيره "أن يكون اسماً معرباً، قابلاً للتصغير خالياً من صِيَغِه وشبهها فلا يُصغّر الفعل ولا الحرف، وشذّ تصغير فعل التعجب مثل: (ما أُحَيْلاه! وما أُمَيْلِحَهُ!) ولا يصغر الاسم المبنيّ وشذّ تصغير بعض الأسماء الموصولة ، وأسماء الإشارة كالذي ، والتي ، وذا ، وتا؛ فقالوا في تصغيرها: (اللذيا واللتيا وذيا وتيا) ولا يصغّر ما ليس قابلاً للتصغير: ككبير وعظيم وجسيم، ولا الأسماء المعظّمة، لما بينها وبين تصغيرها من تنافٍ، ولا يصغّر نحو الكُمَيْت؛ لأنه على صيغة التصغير، ولا نحو مبيطر ومهيمن لأنه شبيه بصيغة التصغير ".[١١]

وحكم ما بعد (ياء التصغير) وجوب الكسر: كجُعَيْفِر، إلا إن كان ما بعدها آخر الكلمة:كرُجَيْل، فإنه يكون تابعاً للإعراب، أو كان متصلا بعلامة التأنيث كتُمَيْرَة ، وسُلَيْمى، وأُسَيْماءَ ، أو بألف الجمع ، فيما كان على وزن (أفعال): كأُحَيْمال، أو بالألف والنون الزائدتين في علمٍ أو صفةٍ كعُثَيْمان ، وعُطَيْشان، فإنّه يبقى على حاله مفتوحًا.[١٢]

المبحث الثاني: صيغ التصغير وطرائقه

المطلب الأول: صيغ التصغير

أورد سيبويه(ت١٠٨هـ) في كتابه صيغًا خاصة بالتصغير فقال: "اعلم أن التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على (فُعَيْلٍ ، وفُعَيْعِلٍ، وفُعَيْعِيلٍ) فأمَّا فُعَيْلٌ فلما كان عدّةُ حروفهِ ثلاثة أحرف، وهو أدنى التصغير، لا

يكون مصغرٌ على أقلِّ من فُعَيْلٍ ، وذلك نحو قُيَيْسٍ، وجُمَيْلٍ، وجُبَيْل، وكذلك جميع ما كان على ثلاثة أحرف".[١٣] فهذه هي الصيغة الأولى.

أما الصيغة الثانية وهي صيغة (فُعَيْعِل) فلما كان على أربعة أحرف، وذلك نحو: جُعَيْفِر، ومُطَيْرف ، وقولك في سِبَطْر: سُبَيْطِر، وغلام: غُلَيِّم، وعُلَبِطٍ: عُلَيْبِ ِط، " فإذا كانت العّدةُ أربعةَ أحرف صار التصغير على مثال: فُعَيْعِلٍ ، تحرّكْنَ جُمَعَ أو لم يتحرّكن؛ اختلفت حركاتهن أو لم يختلفن " [١٤].

أما الصيغة الثالثة وهي صيغة (فُعَيْعِيلٌ) فلما كان على خمسة أحرف وكان الرابعُ منه واواً أو ألفاً أو ياءً. وذلك نحو قولك في مصباحٍ: مُصَيْبِيح، وفي قنديل: قُنَيْدِيلٌ وفي كُردُوس: كُرَيْدِيسٌ، وفي قربوس: قُرَيْبِيسٌ، وفي حَمِصيص: حُمَيْصيص، لا تبالي كثرة الحركات ولا قلّتها ولا اختلافها. [١٥]

وذكر ابن جني (ت٣٩٢هـ) في اللمع الصيغ الثلاث نفسها إذ قال: " وأمثلة التصغير ثلاثة (فُعَيْل ، وفُعَيْعِل ، وفُعَيْعِيل) فمثال فُعَيْل لما كان على ثلاثة أحرف نحو كعب وكُعيب وفرخ وفُرَيْخ ، ومثال فُعَيْعِل لما كان على أربعة أحرف جعفر وجُعيفر وجدول وجُدَيْول. ومثال فُعَيْعِيل لما كان على خمسة أحرف رابعها ألف ، أو ياء ، أو واو زوائد، نحو: مفتاح ومُفَيْتيح، وقنديل وقُنَيْديل، وعصفور وعُصَيْفير" [١٦].

وذكرها ابن هشام (ت ٦٧١هـ) في أوضح المسالك فقال: " وله ثلاثة أبنية: فُعَيْلٌ ، وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيلٌ، كفُلَيْس ودُرَيْهم ودُنَيْنير. وذلك ؛ لأنه لا بدَّ في كل تصغير من ثلاثة أعمال: ضم الأول ، وفتح الثاني ، واجتلاب ياء ساكنة ثالثة ، ثم إن كان المصغر ثلاثياً اقتصر على ذلك وهي بنية فُعَيْل كفُلَيْس ورُجَيْل، ومن ثم لم يكن نحو: زُمَّيْل ولُغَّيْزى تصغيراً ؛ لأن الثاني غير مفتوح والياء غير ثالثة ، وإنْ كان متجاوزاً للثلاثة اجتمع إلى عمل رابع ، وهو: كسرُ ما بعد ياء التصغير ، ثم إنْ لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرفٌ قبل الآخر لين فهي بنية فُعَيْعل كقولك في جعفر: جُعَيْفِر ، وإنْ كان بعدهُ حرف لين قبل الآخر فهي بنية فُعَيْعِل لأن ؛ اللين الموجود قبل آخر المكبر إن كان ياء سلمت في التصغير لمناسبتها للكسرة كقنديل وقُنيديل" [١٧].

وذكرها ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) فقال: " فأمثلة التصغير ثلاثة: فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيلٌ " [١٨].

ويمكن أن نلاحظ من الوزنين الثاني والثالث أنَّ الحرفَ الذي يلي ياء التصغير فيهما يجبُ أنْ يكون مكسوراً دائماً ، إلا إذا وليته ألف الجمع فإنه يظل مفتوحًا، مثل: أُصَيْحاب[١٩].

وهناك مَنْ يطلق مصطلح الوزن التصغيري على صيغ التصغير، قال الغلاييني: " للتصغير ثلاثة أوزان، وهي: فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ، وفُعَيْعِيلٌ كَجُبَيْلٍ ودُرَيْهِمٍ وعُصَيْفِيرٍ" [٢٠].

ويرى عبد الحميد عبدالواحد أن الوزن التصغيري خلافًا للوزن التصريفي ؛ لا يخرج عن نطاق دائرة ثلاثة أوزان مضبوطة سلفاً هي (فُعَيْل) و(فُعَيْعِل) و(فُعَيْعِيل) يختص الأول بما جاء على ثلاثة أحرف، ويختص الثاني بما جاء على أربعة أحرف، سواء أكان رباعياً مجرّداً أم ثلاثياً مزيداً، في حين يختصُّ الثالث بما جاء على خمسة أحرف سواء أكان خماسيا أم ثلاثيا أو رباعيا، مزيداً[٢١]. يقول: "ولتبيان الفرق بين الوزن التصريفي والوزن التصغيري نستدل بالأمثلة الآتية: أُسَيْود تصغير أسْود، ومُسَيْجد تصغير مسجد وشُوَيْعر تصغير شاعر، وحُمَيِّر تصغير حمار، الوزن التصغيري لهذه الأمثلة واحد في كل الحالات هو فُعَيْعِل، في حين أن أوزانها التصريفية مختلفة بوصف وزن الكلمة الأولى أفيعل، ووزن الثاينة مفيعل ، والثالثة فويعل والرابعة فعيّل، وأما العلاقة بين هذه

الأوزان التصريفية والوزن التصغيري المفترض فهو الموازنة بين الحركات والسكنات في الأوزان المختلفة، من دون اعتبار للحروف الأصول والحروف الزوائد" [٢٢].

٢- المطلب الثاني : طرائق التصغير

يجري التصغير على وفق قواعد وضعها الصرفيون، وهي[٢٣]:

أ- الألفاظ الثلاثية تُصغر بضمّ أولها وفتح ثانيها وزيادة ياء ساكنة للتصغير ثالثة، وصيغتها التصغيرية مطابقة لوزنها الصرفي، مثل: جَبَل: جُبَيْل، فَهَد: فُهَيْد، نَسْر: نُسَيْر، رَجُل: رُجَيْل.

وهناك ألفاظ ثلاثية مزيدة، تعامل في التصغير معاملة الألفاظ الثلاثية أي: بضم أولها وفتح ثانيها وزيادة ياء ساكنة للتصغير ثالثة، ولا يطرأ أي تغيير على بقية حروفها، وهي[٢٤]:

١- الألفاظ المختومة بعلامة من علامات التأنيث وهي (التاء) نحو: (شجرة: شُجَيْرة، بَقَرة: بُقيرة، برْكَة: بُرَيْكة، و(الألف الممدودة) نحو: (صحراء: صُحَيْراء، أسماء: أُسَيْماء، خنساء: خُنَيْساء).

٢- الألفاظ التي آخرها ألف ونون زائدتان، ولا تجمع على زنة (فَعالين) نحو: عطشان: عُطَيْشان، جَوعان: جُوَيْعان، سكران: سُكَيْران.

٣- الألفاظ التي على زنة (أفعال) نحو: أجمال: أُجَيْمال، أَطوار: أُطَيْوار، أصوات، أُصَيْوات.

وإذا كانت الكلمة المراد تصغيرها على ثلاثة أحرف في أصل وضعها وحُذِف أصل من أُصولها لعلة من العِلَلِ فإنه يُرَدُّ عند التصغير، نحو: أخ : أُخَيٌّ ، أب: أُبَيٌّ، إذ إن أصل أخ وأب: أخو وأبو بدليل التثنية أخوان وأبوان وصورتهما في التصغير بعد رد المحذوف (أُخَيو وأُبيو) قلبت الواو ياء بسبب اجتماعها مع الياء في كلمة واحدة والسابق منها ساكن ومتأصل ثم أدغمت الياء الساكنة بالياء المتحركة فأصبح أُخَيّ وأُبيّ [٢٥].

أمّا الأسماء الثلاثية المؤنثة تأنيثا حقيقيا أو مجازيا وهي على ثلاثة أحرف وخالية من علامة التأنيث فتلحق آخرها تاء التأنيث عندالتصغير، نحو: هِنْد: هُنَيْدة، أرض: أُرَيْضة، أُذن: أُذَيْنَة، نار: نُوَيْرة[٢٦].

ب- الألفاظ الرباعية التي قبل آخرها حرف صحيح، وتصغر بضمّ أولها وفتح ثانيها وزيادة ياء ساكنة للتصغير ثالثة وكسر الحرف الذي يلي ياء التصغير، نحو: كوكب: كُوَيْكب، مسجِد: مُسَيْجِد ، أما الأسماء الخماسية التي قبل آخرها حرف صحيح تصغر بالطريقة السابقة نفسها مع حذف الحرف الأخير منها، نحو: سَفَرْجَل: سُفَيْرِج، جحمرش: جُحَيمِر[٢٧].

وهناك ألفاظ تصغر بالطريقة السابقة نفسها، وهي:

١- الأسماء المختومة بتاء التأنيث أو الألف الممدودة، نحو: ضِفْدعة: ضُفَيْدِعة، مَدْرَسة: مُدَيْرِسة، مرحلة: مُرَيْحِلة، عَقْرَباء: عُقَيْرباء.

٢- الأسماء المختومة بياء النسب بعد أربعة أحرف، نحو: عبقسيّ: عُبَيْقَسيّ، عَبْشَميّ: عُبَيْشَميّ، جَشعميّ: جُشَيْعميّ.

٣- الأسماء المختومة بعد أربعة أحرف بعلامتي التثنية أو الجمع الصحيح ، نحو: عَقْرَبتان: عُقَيْربتان، كاتبات: كُوَيْتبات، كاتبون: كُوَيْتبون.

٤- الأسماء المركبة تركيباً مزجياً، نحو: حَضْرَمَوْت: حُضَيْرَموت، بَعْلَبَكَّ: بُعَيْلَبَكَّ.

جـ- الألفاظ التي على خمسة أحرف رابعهاحرف علة ، تصغير بضم أولها وفتح ثانيها وزيادة ياء ساكنة للتصغير إن كان ما قبل آخرها ياء، نحو: إكليل: أُكَيْلِيل، منديل: مُنَيْدِيل، قنديل: قُنَيْدِيل. وإن كان ما قبل آخرها ألف أو واو قُلبا ياءً نحو: مِنشار: مُنيشير، مِنقاش: مُنَيْقِيش، عصفور: عُصَيْفِير[٢٨].

د- تصغير الترخيم:

هو أن تجرد الاسم من الزوائد التي فيه ويصغر على أحرفه الأصلية فإن كانت أصوله ثلاثة يصغر على فُعَيْل، فيقال في تصغير؛ معطف: عُطَيْف ومنطلق: طُلَيْق، وأزهر: زُهَير، وأبلق: بُلَيْق، وحامد: حُمَيْد [٢٩].

قال سيبويه: "اعلم أنَّ كلَّ شيء زيد في بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن تحذفه في الترخيم حتى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف لأنها زائدة فيها، وتكون على مثال فُعَيْل. وذلك قولك في حارث: حُرَيث، وفي أسود: سُوَيْد، وفي غَلاب: غُلَيْبة " [٣٠].

وقال أيضا: "وزعم الخليل أنه يجوز أيضا في ضَفَندَدٍ: ضُفَيدُ، خَفَيْدَدٍ: خُفَيْدٌ، وفي مقعنِسٍ: قُعيس. وكذلك كلِّ شيء كان أصلُه الثلاثة " [٣١].

والاسم إنْ كان مؤنثا ألحقت به التاء وإن كان قبل الترخيم مؤنثا بالألف أو مؤنثا بغير علامة ؛ فيقال في مكرمة: كُريمة وحُبلى: حُبيلة، وسوداء، سُويدة، وسعاد: سُعَيْدة، وتقول في مَن سميتها سعيد: سُعيدة، وسماء: سُمية[٣٢].

أما إنْ كان الاسم مؤنثاً بلا علامة وسميت به مذكراً، لم تلحق به التاء، فتقول في من سميته ؛ سماء: سُميّ، وعروباً: عُريبٌ. وإنْ كان مؤنثاً بالعلامة، جرّدت منها، فتقول في مَنْ سميته: مُكرمة: كُرَيْم، وصحراء: صُحَيْر، وفاطمة: فُطَيْمٌ [٣٣].

وإنْ كانت أُصول أحرفه أربعة فيصغر على فُعَيْعِل، فيقال في قرطاس: قُرَيْطِس، وعصفور: عُصَيْفِر، وقنديل: قُنَيْدِل [٣٤].

قال سيبويه: "وبنات الأربعة في الترخيم بمنزلة بنات الثلاثة تحذف الزوائد حتى يصير الحرف على أربعة لا زائدة فيه، ويكون على مثال فُعَيْعِل، لأنه ليس فيه زيادة " [٣٥].

ومن كل ما سبق نستنتج أن تصغير الترخيم يتم بتجريد الاسم من حروف الزيادة وله صيغتان هما: صيغة فُعَيْل وهي خاصة بالأسماء الثلاثية المزيدة، وصيغة فُعيعِل وهي خاصة بالأسماء الرباعية المزيدة والخماسية.

المبحث الثالث: المنزلات الصرفية في باب التصغير

هنالك العديد من المصطلحات التي ورد ذكرها في كتاب سيبويه، ومن هذه المصطلحات، مصطلح المنزلة، الذي ورد ذكره في باب التصغير، وغيره من الأبواب. والمنزلة في اللغة تعني المكانة والوجاهة، والمرتبة ، والدرجة ، والمساواة [٣٦].

ولقد استعمل سيبويه هذا المصطلح لتوجيه بعض مسائل الصرف، ومن ذلك ما جاء في باب التصغير قوله: " هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته الزيادة للتأنيث فصارت عدّته مع الزيادة أربعة أحرف،

وذلك نحو: حُبْلى، وبُشْرى، وأُخرى، تقول: حُبَيْلى، وبُشَيْرى، وأُخَيْرى. وذلك أنَّ هذه الألف لمّا كانت ألفَ تأنيث لم يكسروا الحرف بعد ياء التصغير؛ وجعلوها ههنا بمنزلة الهاء التي تجيء للتأنيث، وذلك قولك في طَلَحَة: طُلَيْحَة، وفي سَلَمَةَ: سُلَيْمة، وإنما كانت هذه التاء بهذه المنزلة؛ لأنها تُضمُّ إلى الاسم، كما يضمّ مَوْتَ إلى حَضْر، وبكّ إلى بَعْلَ " (٣٧).

أراد سيبويه بلفظ (المنزلة) المرتبة، فألف التأنيث بمرتبة هاء التأنيث، وإنما كانت ألف التأنيث بهذه المرتبة لأنهم لم يكسروا الحرف بعد ياء التصغير، ولأنها تضمّ إلى الاسم كما تضمّ الهاء إلى الاسم،كما تضمُّ مَوْتَ إلى حَضْرَ، وبكّ إلى بَعْلَ.

ثمَّ قال: "واعلم أن هذه الألف إذا كانت خامسةً عندهم، فكانت للتأنيث أو لغيره حذفت وذلك قولك في قَرقَرى: قُرَيْقِرٌ، وفي حَبَرْكى: حُبَيْرِكٌ. وإنما صارت هذه الألف إذا كانت خامسة عندهم بمنزلة ألف مُباركٍ وجُوالقٍ لأنها ميتة مثلها، ولأنها لو كُسِّرت الأسماءُ للجمع لم تثبت، فلما اجتمع فيها ذلك، صارت عند العرب بتلك المنزلة، وهذا قول يونس والخليل. فكذلك هذه الألف إذا كانت خامسةً فصاعدًا " (٣٨).

فهذه الألف لما كانت خامسة وكانت للتأنيث أو لغيره حذفت، فكانت بمنزلة ؛ أي بمرتبة ألف مبارك الزائدة التي تحذف عند جمعه جمع تكسير؛ لأننا لو جمعنا هذين الاسمين جمع تكسير حذفنا الألف أيضاً.

وقال سيبويه في باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث بعد ألف فصار مع الألفين خمسة أَحرف: "اعلم أنَّ تحقير ذلك كتحقير ما كانت على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث، لا تكسر الحرفَ الذي بعد ياء التصغير، ولا تغيَّر الألفان عن حالهما قبل التصغير لأنهما بمنزلة الهاء. وذلك قولك: حُمَيراء، وصُفَيْراء، وفي طَرْفاء: طُرَيْفاء " (٣٩).

إذْ أراد بلفظ (المنزلة) المساواة، فهذانِ الألفانِ لا يُغيران عن حالهما قبل التصغير ولا يُكسر معها الحرف الذي بعد ياء التصغير؛ لأنهما مساويان لهاء التأنيث التي لا يكسر الحرف معها بعد ياء التصغير أيضا.

وقال في هذا الباب أيضا: " واعلم أنَّ مَنْ قال: غوغاء فجعلها بمنزلة قضقاض وَصَرَف قال: غُوَيغيّ. ومن لم يصرف وأنث فإنَّها عندهُ بمنزلة عوراء، يقول: غُوَيْغاءُ، كما يقول: عُوَيْراءُ " (٤٠).

أي إن من ذَكَّرَ غوغاء وَصَرفَ جعلها بمساواة قضقاض فقال: غُوَيْغيّ، أما من لم يصرف وأنث فإنها عنده بمساواة عوراء، يقول: غُوَيْغاء، كما يقول عُوَيْراء.

وقال في باب تحقير ما كان على أربعة أحرف فلحقته ألف التأنيث: " أما ما لحقته ألفا التأنيث فخُنْفساءُ وعنصلاءُ وقَرْمَلاءُ . فإذا حقَّرتَ قلت: قُرَيْمِلاءُ ، وخُنَيْفِساءُ وعُنيصِلاءُ ، ولا تحذف كما تحذف ألف التأنيث؛ لأنَّ الألفين لمّا كانتا بمنزلة الهاء في بنات الثلاثة لم تُحذَفا هنا حيث حَيّ آخر الاسم، وتحرك كتحرك الهاء " (٤١).

يرى سيبويه أنَّ ألفي التأنيث لا تحذفان كما تحذف ألف التأنيث لأنهما ساويا الهاء في بنات الثلاثة، ولم تحذفا هنا حيث حيَّ آخر الاسم وتحرك كتحرك الهاء. فلما اجتمع فيه الأمران جعل بمرتبة ما فيه الهاء ، والهاء بمرتبة اسم ضمّ إلى اسم فجعلا اسماً واحداً، فالآخِرُ لا يُحذف أبداً لأنه بمرتبة اسم مضاف إليه ولا تغيّر الحركة التي آخر الأوّل كما لا تغيّر الحركة التي قبل الهاء (٤٢).

وجاء في باب ما يُحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات " لأنك لو كسرتها للجمع لحذفتها فكذلك تحذف في التصغير وذلك قولك في مُغتَلِم، مُغَيلِمٌ، كما قلت: مغالِمٌ ، فحذفتَ حين كسَّرتَ للجمع. وإن شئت قُلت: مُغَيْلِمٌ فألحقتَ الياء عوضاً ممّا حذفتَ، كما قال بعضهم: مغاليمُ. وكذلك جوالِقٌ إن شئت قلت: جُوَيلِقٌ ، وإن شئت قلت: جُويليقٌ عوضاً كما قالوا: جَوَاليقُ. والعوضُ قول يونس والخليل. وتقول في المقدَّم والمؤخَّر: مُقيدِمٌ ومُؤيخِرٌ، وإن شئت عوضت الياءَ كما قالوا: مقاديم ومآخير. والمقادمُ والمآخرُ عربية جيدة ومُقَيْدِمٌ خطأ، لأنه لا يكون في الكلام مَقادِّمُ، فإذا لم يكن ذا فيما هو بمنزلة التصغير في أنَّ ثالثه حرفُ لينٍ كما أنَّ ثالث التصغير حرف لين وما قبل حرف لينهِ مفتوح كما أنَّ ما قبل حرف لين التصغير مفتوح، وما بعد حرف لينه مكسور كما كان ما بعد حرف لين التصغير مكسوراً فكذلك لا يكون في التصغير. فعلى هذا فقِسْ، وهذا قول الخليل" [٤٣].

يرى سيبويه أنَّ ما يحذف من بنات الثلاثة من الزيادات في جمع التكسير يحذف في التصغير، فهو بمنزلته ؛ أي مساوٍ بالقياس إلى جمع التكسير، ويشترك معه في أنَ ثالثهُ حرف لين ، كما أن ثالث التصغير حرف لين، وما قبل حرف لينه مفتوح كما أنَّ ما قبل حرف لين التصغير مفتوح ، وما بعد حرف لينه مكسور كما كان ما بعد حرف لين التصغير مكسور.

ويَفْصِلُ المبرد (ت٢٨٥هـ) بين التصغير والجمع بقولهِ: "أنَّ أَول التصغير مضموم، وأوّل الجمع مفتوح، وحرف لين الجمع ألف، وحرف لين التصغير ياء"[٤٤].

وقال في هذا الباب أيضا: "وتقول في منطلِقٍ : مُطَيْلِقٌ ومُطَيْليقٌ؛ لأنَّك لو كسَّرته كان بمنزلة مُغْتَلِمٍ في الحذف والعِوض"[٤٥].

أي إنّك لو كسّرتَ منطلق لقسته على مُغْتَلِمٍ في الحذف والعِوض.

وقال أيضا: " وإذا حقَّرتَ مزدان قلتَ: مُزَيِّن، ومُزَيِّين، وتحذف الدال ؛ لأنها بدل من تاء مُفْتَعِلٍ، كما كنت حاذفها لو كسّرته للجمع، ومزدان بمنزلة مختار فإذا حقَّرته قلتَ: مُخَيِّرٌ، وإن شئت قلتَ: مُخَييرٌ ؛ لأنك لو كسّرته للجمع قلتَ: مخايِرُ ومخاييرُ، كما فعلتَ ذلك بمُغْتَلِم، لأنَّه مُفْتَعِل"[٤٦].

وهذا يدل على أنَّ تصغير مزدان يقاس على تصغير مختار فإذا حقرته قلت : مُخَيّرٌ ، وإن شئتَ قلتَ : مُخَيِّيرٌ ؛ لأنك لو كسرته للجمع قلت: مَخاير ومخاييرُ ، كما فعلت ذلك بمغتلم لأنه مفتعل .

وقال أيضا: "وتقول في مُغْدَوْدِنٍ: مُغَيْدِينٌ إن حذفتَ الدال الآخرة، كأنَّك حقَّرت مُغْدَوْنٌ؛ لأنّها تبقى خمسةُ أحرف رابعها الواو، فتصير بمنزلة بُهْلولٍ وأشباه ذل. وإن حذفتَ الدال الأُولى فهي بمنزلة جُوالِق، كأنَّك حقَّرت مغْودِنٌ"[٤٧].

وهذا يعني أنك إذا حقرت مُغْدَودِن فقلت مُغَيدِين إنْ حذفتَ الدال الآخرة، كأنَّك حقَّرت مُغْودن؛ لأنها تبقى خمسة أحرف رابعها الواو ، وذلك قياساً على بهلول وأشباه ذلك ، وإن حذفت الدال الأولى كأنك حقرت مغودن فوجب أن تقول: مُغَيْدن ؛ لأن الواو زائدة، وهي أولى بالحذف فهي بمرتبة جوالق تحذف الألف لأنها ثالثة، وهي أولى بالحذف من الواو.

وقال أيضا: "وإذا حقَّرت خَفَيدَدٌ قلت: خُفيدِدٌ وخُفيديدٌ؛ لأنَّك لو كسّرتَه للجمع قلت: خفادِدُ وخفادِيدٌ؛ فإنَّما هو بمنزلة عُذافِرٍ وجوالِقٍ"(٤٨).

وهذا يعني أنك لو جمعت خَفَيدَد جمع تكسير قلت : خفادِدُ وخفادِيدُ ، حذفت الياء لأنها من حروف الزيادة ، فهو يساوي عذافر وجوالق .

وقال أيضا: "وتقول في قَطَوْطى: قُطَيْطٍ وقُطَيْطِيٌ، لأنَّه بمنزلة غَدَوْدَنٍ وعَثَوْثَلٍ"(٤٩).

إذْ حذف الواو عند تحقيره قَطَوْطًى؛ لأنها من الحروف الزائدة فقال قُطَيطٍ وقُطَيْطيٌّ، لأنه يساوي (غَدَودَنٍ وعثوثلٍ).

وقال أيضا: وتقول في تحقير عَفَنْجَجٌ: عُفَيْججٌ وعُفَيْجيجٌ تحذف النون ولا تحذف من اللامين؛ لأنَّ هذه النون بمنزلة واو غدَوْدَنٍ وياء خَفَيدَدٍ ، وهي من حروف الزيادة، والجيم ههنا المزيدةُ بمنزلة الدال المزيدة في غَدَودنٍ وخَفَيددٍ وهي بمنزلة ما هو من الحرف نفسه؛ لأنها ليس من حروف الزيادة إلاّ أن تضاعف"(٥٠).إذ حُذفت النون لأنها من حروف الزيادة وهي مساوية لواو غدَوْدَن وياء خَفَيْدَد، وأن الجيم المزيدة ههنا مساوية الدال المزيدة في غَدَوْدَن وخَفَيْدَد.

وقال أيضا: "وإذا حقَّرتَ إستبرق قلت: أُبيرقٌ، وإنْ شئت قلتَ: أُبيريقٌ على العِوَض؛ لأنَّ السين والتاء زائدتان، لأنَّ الألف إذا جعلتها زائدة لم تدخلها على بنات الأربعة ولا الخمسة وإنما تُدخِلها على بنات الثلاثة، وليس بعد الألف شيء من حروف الزيادة إلاّ الشين والتاء، فصارت الألف بمنزلة ميم مُستفعل، وصارت السين والتاء بمنزلة سين مستفعل وتائه وتركُ حرف إستبرق يدلك على أنَّه اِستَفْعَل"(٥١).

يرى سيبويه أنَّ ألف استبرق بمنزلة ميم مُسْتَفْعِلٍ ؛ أي بمرتبتها ، وصارت السين والتاء بمرتبة سين مستفعل وتائه ؛أي زوائد ، وترك صرف استبرق يدلك على أنه استفعل .

قال السيرافي: "لأن استبرقًا استفعل والسين والتاء زائدتان، والهمزة أيضا زائدة، ولا بد من حذف زائدين منها، والسين والتاء أولى بالحذف، لأنَّ الهمزة أول"(٥٢). وقال أبو إسحاق الزجاج(٣١١هـ): "كان أصل استبرق استفعل، مثل استخرج، والألف ألف وصل، ثم نقل إلى الاسم فقطع الألف كما يلزم في مثل ذلك، فإن قيل: لم جعلتم الألف والسين والتاء زوائد؟ قيل: قد علمنا أن في استبرق الآن زائدا لا محالة ، لأنه على ستة أحرف، ولا يكون الاسم على ستة أحرف أصول، فوجب أن يكون فيه حرف زائد، إما الألف وإما السين وإما التاء لأن باقي الحروف ليس من حروف الزيادة، فإن جعلنا الهمزة زائدة وما عداها أصلي خرج عن قياس كلام العرب، فوجب أن تجعل السين والتاء زائدتين، وحينئذ لم يكن بدّ من أن تجعل الهمزة زائدة لأنها دخلت على ذوات الثلاثة أولا"(٥٣).

وقال سيبويه أيضا: "وإذا حقّرتَ أَرَندَجٌ قلت: أُرَيْدِجٌ ؛ لأنَّ الألف زائدة، ولا تلحق هذه الألفُ إلا بنات الثلاثة، والنون بمنزلة نون أَلَندَدٍ"(٥٤).

يرى سيبويه أن نون أَرَندَج زائدة قياساً لنون أَلَندَد فإنها أيضا زائدة فإذا صغرت قلتَ أُريدج، كما تقول في تصغير أَلَندَد أُلَيْدٌّ.

وقال أيضا: "وإذا حقَّرت اعلواط قلت: عُلَيِّيطٌ، تحذف الألف لما ذكرنا وتحذف الواو الأُولى لأنها بمنزلة الياء في الاغدِيدان والنون في احرنجام، فالواو المتحركة بمنزلة ما هو من نفس الحرف؛ لأنه أَلحق الثلاثة ببناء الأربعة كما فُعل ذلك بواو جَدْولٍ، ثم زيد عليه كما يزاد على بنات الأربعة"(٥٥).

أي إذا حقرت اعلواط قلت: عُلَيِّط، فتحذف الألف فكأنه بقي علواط وتحذف الواو؛ لأنها مساوية الياء في الاغديدان والنون في احرنجام، بالواو المتحركة بمرتبة ما هو من الحرف نفسه لأنه أَلحق الثلاثة ببناء الأربعة كما فُعل ذلك بواو جَدول، ثمَّ زيد عليه كما يزاد على بنات الأربعة.

وقال في باب تحقير ما كان من الثلاثة فيه زائدتان تكون فيه بالخيار في حذف إحداهما تحذف أيَّهماشئت: "وكذلك حبنطًى، إن شئت حذفت النون فقلت: حُبَيْطٍ، وإن شئت حذفت الألف فقلت: حُبينطٌ وذلك ؛ لأنَّهما زائدتان ألحقتا الثلاثة ببناء الخمسة، وكلاهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فليس واحدةٌ الحذف ألزمُ لها منه للأخرى؛ فإنماحبنطى وأشباهُه بمنزلة قَلَنسوةٍ"(٥٦).

يرى سيبويه أن المتكلم بالخيار إن شاء حذف النون فيقول: حُبَيْط وإن شاء حذف الألف فيقول: خُبَنينطٌ، وذلك لأن الألف والنون زائدتان أُلحقتا الثلاثة ببناء الخمسة وكلاهما مساويًا لما هو من نفس الحرف، فليس واحدةُ الحذف ألزم لها منه للأخرى فإنما حبنطر وأشباهه مساوٍ لقلنسوةٍ، وإن شئت قلت: قُلَيْسيّةٌ، وإنْ شئت قلت قُلَيْسة.

وقال أيضا: "ومن ذلك كَوَأْلٌ، إن شئت حذفت الواو وقلت: كُوَيِلٌ وكوَيْليلُ، وتقديرها كُعَيْلِلُ و كُعَيْليلٌ، وإن شئت حذفت إحدى اللامين فقلت: كُوَيئلٌ وكُوَيئيلٌ، وتقديرها كويعِلٌ وكُوَيعيلٌ ؛ لأنَّهما زائدتانِ أَلحقتاه بسَفَرجَلٍ، وكلُّ واحدة منهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف"(٥٧).

أي أن المتكلم بالخيار كذلك إن شاء حذف الواو وقال كُوَيلل وكوَيليل وإن شاء حذف إحدى اللامين فيقول: كُوَيئلٌ وكُوَيئيلٌ، لأنهما زائدتان ألحقتاه بسفرجل، وكل واحدة منهما مساوية لما هو من نفس الحرف.

وقال أيضا: "وإذا حقّرت علانيةً أو ثمانيةً أو عُفارِيَةً فأحسنُ أن تقول: عُفَيرِيةٌ وعُلينيةٌ وثمينيةٌ من قِبَل أنَّ الألف ههنا بمنزلة ألف عُذافِرٍ وصُمادِحٍ وإنما مُدَّ بهما الاسم، وليست تُلحِق بناءً ببناء"(٥٨).

أي أن أَلف علانية أو ثمانية أو غفارية مساوية لـ (ألف) عُذافر وصمادح وإنما مُدّ بها الاسم وليست تُلحِق بناءً ببناء.

وقال أيضا: "أمّا العِرَضْنَى فليس فيها إلا عُرَيْضِنٌ ؛ لأنَّ النون أَلحقت الثلاثة بالأربعة، وجاءت هذه الألف للتأنيث، فصارت النون بمنزلة ما هو من نفس الحرف، ولم تحذفها وأوجبت الحذف للألف فصار تحقيرُها كتحقير حَجَجْبى؛ لأنَّ النون بمنزلة الراء من قِمَطْرٍ"(٥٩).

أي أن الألف والنون زائدان، إلا أن الألف للتأنيث، فصارت النون مساوية لما هو من نفس الحرف، ولم تحذفها وأوجبت الحذف للألف فصار تحقيرها كتحقير حججبى؛ لأن النون مساوية للراء من قِمَطر.

وقال أيضا: "وإذا حقَّرت رجلا اسمه قبائلُ قلت: قُبيئِلُ، وإن شئت قلت: قُبيئيلُ عوَضًا مما حذفت، والألف أولى بالطرح من الهمزة، لأنها كلمةٌ حيّةٌ لم يجئ للمد، وإنما هي بمنزلة جيم مساجد وهمزة برائل وهي في ذلك الموضع والمثال، والألف بمنزلة ألف عُذافِرٍ، وهذا قول الخليل(٦٠).

يرى سيبويه أن الهمزة بمرتبة جيم مساجد وهمزة برائل، أمّا الألف فزائدة وهي بمرتبة ألف عذافر، وهي أولى بالطرح من الهمزة.

وقال في باب ما ذهبت عينه: "فمن ذلك مُذ؛ يدلك على أن العين ذهبت منه قولهم: مُنذُ، فإنْ حقَّرتَه قلت: مُنيذٌ ومن ذلك أيضا سَلْ، لأنَّه من سَأَلْتَ، فإن حقَّرتَه قلت: سُؤَيْلٌ، ومن لم يهمز قال: سُويلٌ ؛ لأنَّ مَنْ لم يهمز يجعلها من الواو بمنزلة خاف يخاف"(٦١).

يرى سيبويه أنك إن صغرت (سألتُ) إنْ همزت قُلْتَ: سُؤيلٌ، وإنْ لم تهمز قلت: سُوَيلٌ، لأنّ منْ لم يهمزه جعلها من الواو قياساً لخاف يخافُ.

وقال في باب تحقير الأسماء التي تثبت الأبدالَ فيها وتلزمها، وذلك إذا كانت أبدالاً من الواوات والياءات التي هي عينات. ومن ذلك "تاء تُخمة، وتاءُ تُراثٍ، وتاءُ ثُدَعَةٍ، يَتْبُتْنَ في التصغير كما يَتْبُتْنَ لو كسْرتَ الأسماء للجمع، ولأنَّهن بمنزلة الهمزة التي تُبدَل من الواو نحو ألفِ أُرْقةٍ، إنما هي بدل من واو وُرْقةٍ ونحو ألف أُددٍ إنما هي بدلٌ من واو وُدَدٍ، وإنما أَدَدٌ من ألْودّ، وإنما هو اسم، يقال: مَعدٌّ ابن عدنانَ أُدَدٍ، جعلوه بمنزلة ثقبٍ ولم يجعلوه مثل عُمَرَ "(٦٢).

نلاحظ أن تاء تخمة، وتراث، وتدعة، بمرتبة الهمزة التي تبدل من الواو، ونحو ألف أُرقة؛ إنّما هي بدل من واو وَرْقة، ونحو ألف أُدد إنما هي بدلٌ من واو وُدَدٍ، وإنما هو أَدَدٌ من الودّ، وإنما هو اسم، والعرب جعلوه بمساواة ثقب ولم يجعلوه مثل عُمَرَ.

وقال في باب تحقير كلّ اسم كان من شيئين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد: "زعم الخليل أن التحقير إنما يكون في الصدر، لأنَّ الصدر عندهم بمنزلة المضاف والآخرُ بمنزلة المضاف إليه، إذا كانا شيئين وذلك قولك في حَضْرَمَوْتَ: حُضَيرموتُ وبَعْلَبَكَّ: بُعَيْلبكُّ، وخمسةَ عشر، خُمَيْسَةَ عشر، وكذلك جميعُ ما أشبه هذا، كأنّك حقّرت عَبْدَ عمرٍو وطَلْحة زيدٍ"(٦٣).

أي أنَّ الصدر عندهم بمرتبة المضاف والآخر بمرتبة المضاف إليه.

وقال في باب ما جرى في الكلام مصغّرا وترك تكبيره لأنه عندهم مستصغر فاستُغني بتصغيره عن تكبيره. قال: "سألتُ الخليل عن كُميْت فقال: هو بمنزلة جُمَيل"(٦٤).

أي أن كميت يساوي جُمَيْل فكلاهما مصغر.

الخاتمة:

في ختام بحثي عن المنزلات الصرفية الواردة في أسلوب التصغير لا بدّ للباحث أن يضع جملة من النتائج منها:

١- إنَّ أسلوب التصغير في العربية غالباً ما يُقصد به التقليل، وجعلُ الشيء حقيرًا وذليلا، وهو ضد الكبر ، فهو تغيير مخصوص في بنية الاسم ويكون بضم أوله وفتح ثانيه، وزيادة ياء ساكنة بعد الحرف الثاني تسمى (ياء التصغير).

٢- للتصغير أغراض عديدة منها: التحقير أو تقليل ذات أو عدد، أو تقريب زمان أو منزلة وقد يأتي للتحبب أو للتعظيم أو الاختصار.

٣- أجمع العلماء على أن للتصغير ثلاث صيغ هي: فُعَيْل وفُعَيْعل وفُعَيْعيل، أما صيغة (فُعَيْل) فلِما كان عدَّةُ حروفه ثلاثة أحرف، وأما (فُعَيْعِل) فلِما كان على أربعة أحرف، وأمّا (فُعَيْعيل) فلِما كان على خمسة أحرف، وكان الرابع منه واواً أو ألفاً أو ياءً.

٤- إن مصطلح المنزلة في اللغة يعني المكانة والوجاهة والمرتبة والدرجة والمساواة، ولقد استعمل سيبويه هذا المصطلح بمعنى المرتبة والمساواة والقياس لتوجيه بعض مسائل اللغة وتفسير اللغة باللغة.

هوامش البحث:

(١)ينظر: الصحاح في اللغة، للجوهري ١/ ١٣٩ (صغر)، ومختار الصحاح، للرازي: ٣ (صغر)، ولسان العرب، لابن منظور: ٤/ ٤٥٨ (صغر).

(٢)ينظر: نحو القلوب الصغير والكبير، للقشيري ٨٦٦، وشرح جمل الزجاجي، لابن هشام الأنصاري: ٣٢٥، وجامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني: ٢/ ٤٥.

(٣)الكتاب: لسيبويه: ٣/ هامش ص ٤١٥.

(٤)أسرار العربية، للأنباري: ١٥.

(٥)إيضاح المشكل من المقرب، ابن عصفور الإشبيلي: ٢٥٨.

(٦)تقريب المقرّب، أبو حيان الأندلسي: ١٠٧.

* والمتمكن هو المعرب الذي ينقسم إلى قسمين :

متمكن أمكن :وهو الذي يدخله التنوين حين يخلو من (أل) والإضافة فيجر بالكسرة فينصرف .

أما المتمكن غير الامكن : فهو ما لا ينون ولا يجر بالكسرة إلا إذا كان مقترنا أو مضافا ، ويسمى الممنوع من الصرف .

(٧)كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب، الفاكهي: ١٥٥.

(٨)منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محيي الدين عبدالحميد: هامش ٢/ ٤٧٨.

(٩)جامع الدروس العربية: ٢/ ٤٦.

(١٠)المقدمة الجزولية في النحو، الجزولي: ٢٢٧.

(١١)جامع الدروس العربية: ٢/ ٤٦.

(١٢)ينظر: المصدر الجزء نفسه والصفحة نفسها، والصرف وعلم الأصوات: ١٢٤.

(١٣)الكتاب: ٣/ ٤١٥ – ٤١٦.

(١٤)المصدر السابق: ٣/ ٤١٦.

(١٥)ينظر: المصدر السابق: الجزء نفسه والصفحة نفسها.

(١٦)اللمع في العربية: ابن جني: ١/ ٢١١.

(١٧)أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤/ ٣٢٥.

(١٨)شرح ابن عقيل: ٢/ ٤٧٨.

(١٩)يُنظر المحيط في أصول العربية ونحوها وصرفها: ١/ ٢٧٨.

(٢٠)جامع الدروس العربية: ٢/ ٤٦، ويُنظر: المهذب في علم التصريف ٣٦٦.

(٢١)ينظر: من أصول التصريف شرح التصريف الملوكي: عبد الحميد عبد الواحد: ٥٣.

(٢٢)المصدر السابق: ٥٤.

(٢٣)ينظر: المهذب في علم التصريف ٣٦٦ – ٣٦٩، وينظر : المدخل الصرفي تطبيق وتدريب في الصرف العربي ١٢٧ – ١٣١.

(٢٤)يُنظر: المهذب في علم التصريف: ٣٦٧.

(٢٥)ينظر: المصدر نفسه ٣٦٧، وموسوعة النحو والصرف والإعراب ٢٥٣.

(٢٦)ينظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب: ٢٥٣.

(٢٧)ينظر: جامع الدروس العربية: ٢/ ٤٦ – ٤٧.

(٢٨)ينظر: المهذب في علم التصريف: ٣٦٩، وموسوعة النحو والصرف والإعراب ٢٥٣.

(٢٩)ينظر: جامع الدروس العربية: ٢/ ٥١.

(٣٠)الكتاب: ٣/ ٤٧٦.

(٣١)المصدرنفسه: الجزء نفسه والصفحة نفسها.
(٣٢)ينظر: جامع الدروس العربية: ٢/ ٥١.
(٣٣)ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٥١.
(٣٤)ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٥٢.
(٣٥)الكتاب: ٣/ ٤٧٦.
(٣٦)ينظر: العين: ٢/ ٨٠ ، والمحيط في اللغة ١/ ٣١٤ و ٣٧٣ ، ولسان العرب: ١/ ٤٠٩.
(٣٧)الكتاب: ٣/ ٤١٨ – ٤١٩.
(٣٨)المصدر نفسه: ٣/ ٤١٩.
(٣٩)المصدر نفسه: ٣/ ٤١٩ – ٤٢٠.
(٤٠)المصدر نفسه: ٣/ ٤٢١.
(٤١)المصدر نفسه: ٣/ ٤٢٣.
(٤٢)ينظر المصدر نفسه، الجزء والصفحة نفسها.
(٤٣)الكتاب: ٣/ ٤٢٦.
(٤٤)المقتضب: للمبرد ١/ ٢٥٨.
(٤٥)الكتاب: ٣/ ٤٢٧.
(٤٦)المصدر نفسه: ٣/ ٤٢٧.
(٤٧)المصدر نفسه: ٣/ ٤٢٨.
(٤٨)المصدر نفسه: ٣/ ٤٢٨.
(٤٩)المصدر نفسه: ٣/ ٤٢٩.
(٥٠)المصدر نفسه: ٣/ ٤٢٩.
(٥١)المصدر نفسه: ٣/ ٤٣١.
(٥٢)المصدر نفسه: ٣/ هامش ص ٤٣١.
(٥٣)المصدر نفسه: ٣/ هامش ص ٤٣١.
(٥٤)المصدر نفسه: ٣/ ٤٣١.
(٥٥)المصدر نفسه: ٣/ ٤٣٥.
(٥٦)المصدر نفسه: ٣/ ٤٣٦.
(٥٧)المصدر نفسه: ٣/ ٤٣٦.
(٥٨)المصدر نفسه: ٣/ ٤٣٧.
(٥٩)المصدر نفسه: ٣/ ٤٣٩.
(٦٠)المصدر نفسه: ٣/ ٤٣٩.
(٦١)المصدر نفسه: ٣/ ٤٥٠.
(٦٢)المصدر نفسه: ٣/ ٤١٤.
(٦٣)المصدر نفسه: ٣/ ٤٧٥.
(٦٤)المصدر نفسه: ٣/ ٤٧٧.

روافد البحث :

١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، ط٥، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦٧م – ١٣٨٦هـ.

٢- تقريب المقرب: لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: د. عفيف عبد الرحم، دار المسيرة، ط١، بيروت، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م.

٣- جامع الدروس العربية: الشيخ مصطفى الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، تحقيق: أ. محمد فريد، المكتبة التوفيقية، مصر، القاهرة، (د.ت).

٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، انتشارات ناصر خسرو، ط٧، إيران، طهران، (د.ت).

٥- شرح جمل الزجاجي: جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٦- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): أبو النصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري (٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، مصر، ١٩٥٦م.

٧- الصرف وعلم الأصوات: د. ديرزقسّال، دار الصداقة العربية،ط١، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م.

٨- كتاب أسرار العربية: أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري(٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجت البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م.

٩- كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، (د.ت).

١٠- كتاب إيضاح المشكل من المقرَّب: ابن عصفور الإشبيلي علي بن مؤمن (٦٦٩هـ)، تحقيق: جميل عويضة، أمانة عمّان، ط١، عمّان ، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٨م.

١١- كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠ – ١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي و د.إبراهيم السامرائي، دائرة الشؤون الثقافية العامة، دار الحريّة للطباعة، بغداد، ١٩٨٦م.

١٢- كشف النقاب عن مخدرات مُلحة الإعراب: جمال الدين عبدالله بن أحمد الفاكهي(٩٧٢هـ)، علق عليه: محمّد نصار، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

١٣- لسان العرب: ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم الأنصاري (ت٧١١هـ)، دار صادر، ط١، بيروت، ، (د.ت).

١٤- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني ((ت٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م.

١٥- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: محمد الأنطاكي، بيروت دار الشرق العربي، ط٣، ، (د.ت).

١٦- المحيط في اللغة: الصاحب إسماعيل بن عباد (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، منشورات

وزارة الإعلام العراقية، دار الرشيد للنشر، دار الحرية للطباعة، ط١، بغداد، ١٤٠١هـ – ١٩٨١.
١٧- مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي (ت٦٦٦هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
١٨- المدخل الصرفي، تطبيق وتدريس في الصرف العربي: بهاء الدين بوخدود، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، بيروت، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
١٩- المقتضَب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.
٢٠- المقدمة الجزولية في النحو: أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت ٦٠٧هـ) تحقيق وشرح: د. شعبان عبدالوهاب محمد، مراجعة: د. حامد أبو شبيل و د. فتحي محمد أحمد جمعة، ط١، القاهرة، ١٩٨٨م.
٢١- من أصول التصريف شرح التصريف الملوكي: عبد الحميد عبد الواحد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس، ١٤٣٠هـ – ٢٠١٠م.
٢٢- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محي الدين عبد الحميد، انتشارات ناصر خسرو، ط٧، طهران، إيران، (د.ت).
٢٣- موسوعة النحو والصرف والإعراب: د. إميل بديع يعقوب، انتشارات استقلال، طهران، قم المقدسة، إران، (د.ت).
٢٤- المهذب في علم التصريف: د. هاشم طه شلاش و د. صلاح مهدي الفرطوسي و د. عبد الجليل عبيد حسين، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، (د.ت).
٢٥- نحو القلوب الصغير والكبير: زين الإسلام عبد الكريم القشيري (ت١٠٧٢هـ)، تحقيق: د. أحمد علم الدين الجندي، و د. إبراهيم بسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨م.